على الغلاف

محمد شقير يكابر: الأولوية للخصخصة لا لمصالح الناس

بعد زلزال واتساب، الذي تراجع عنه تحت ضغط الشارع، لم يأس وزير الاتصالات. قرر لفترة أن يكابر على مطلب محقّ يقضي بتسعير فاتورة الخلوي بالليرة، بدلاً من الدولار. قدم اعذاراً واهية على ما قال الوزير منصور بطيش، لكنه عاد ورضخ، بعدما وصلت خسائر الاقتصاد جرّاء الإصرار على تسعير فواتير الخلوي بالدولار، إلى نحو 50 مليون دولار

إيلي الفرزلي

الوزير محمد شقير سيد الساحات. في فترة وجيزة من تبوئه منصبه وزيراً للاتصالات، طبع اسمه في سجل «الخالدين». «إنجازاته» كانت فريدة. تطورت مع الوقت. من إلزام الشركتين، بالقوة، التعاقد مع شركة خاصة لتقديم خدمات الرومينغ، خلافاً للمصلحة العامة، إلى شراء مبنى لـ«تاتش» بما يفوق 100 مليون دولار. ما بينهما، وما بعدهما، أكثر من أن يعدّ، لكن يبقى وضع رسم على «واتساب» «معجزته» الفعلية. صحيح أن مجلس الوزراء وافق على اقتراحه فرض هذا الرسم، لكن براءة الاختراع ظلت له.

بعد تفجيره «ثورة واتساب»، تفرّغ شقير للتنقل بين شاشات التلفزيون معلناً التراجع عن القرار. رضخ لضغط الشارع لكن ذلك لم يكن كافياً. بعد استقالة الحكومة، انزوى لفترة وجيزة، بعدما تحوّل إلى الوزير الأكثر استفزازاً للناس، وشهد محيط مكان إقامته عدداً من الاعتصامات أبقته حبيس منزله. لكن اليأس لا يعرف طريقه إلى قلب شقير. ظهر مجدداً، ليستكمل إنجازاته. ومقابل المطالب الشعبية بتسعير خدمات الخلوي بالليرة، أعلن أن الأمر ليس من صلاحياته، مفضلاً رمي الحمل على مجلس الوزراء. فقال إن «عملية تسعير بطاقات تشريج خطوط الخلوي بالدولار الأميركي، أمر أقرته الحكومات منذ سنوات، ووزير الاتصالات لا يملك صلاحية اتخاذ قرار بتغييره بشكل منفرد، بل يحتاج إلى مرسوم يصدر عن مجلس الوزراء».

مرة جديدة، وتحت ضغط الانتفاضة المستمرة، لم يتأخر شقير في التراجع، معلناً عن أسعار بطاقات الدفع المسبق بالليرة. كيف صار ما كان مستحيلاً ممكناً؟ هل قرر وزير الاتصالات مخالفة القانون، نزولاً عند رغبة الجماهير المنتفضة؟

بحسب ما كشفه الرئيس السابق لأوجيرو عبد المنعم يوسف، عبر «الجديد»، فإن العقد مع شركتي الخلوي لا ينص على التسعير بالدولار في أي من بنوده. بل على العكس، فالمادة 14 منه تفيد أن «أسعار الخدمات والإيرادات المحصّلة ليست بالدولار، وكل ما يُقال عن أن فواتير الهاتف الخلوي يجب أن تكون بالدولار غير صحيح». تلك المعلومات المفاجئة، استفزّت شقير، فردّ عليها بالسياسة حيناً وبالسعي إلى تحميل يوسف مسؤولية عدم الاعتراض سابقاً، قبل أن ينتقل الرد إلى بنود العقد فيأخذ منها ما يناسب وجهة نظره. لكن أهم ما قاله في رده كان «إن هدف الوزير شقير الدائم هو الحفاظ على المال العام والمرافق التابعة للوزارة وعلى قيمتها السوقية». وهذا يذكّر عملياً بأن شقير هو وزير الخصخصة وهو لا ينظر إلى مؤسسات الدولة، سوى من زاوية قيمتها السوقية، لا قيمة خدماتها للمواطنين.

> **عقد الخلوي ينص على التسعير بالليرة لا بالدولار**

بالعودة إلى العقد، ولا سيما الفقرة الرابعة من المادة 14 التي ذكرها يوسف، نص واضح يشير إلى أنه يُفترض بالشركة التي تدير الخلوي أن تدفع المداخيل المحصّلة للدولة اللبنانية بالدولار الأميركي على أنه في حال انخفضت قيمة هذه المداخيل نتيجة سعر صرف غير مؤات لليرة اللبنانية، فإنه لا تترتب أي مسؤولية على عاتق الشركتين. وفي هذا إقرار واضح بأن تحصيل الاشتراكات يتم بالليرة.

كذلك فإن المادة 40 من العقد تنص بوضوح على أنه، إضافة إلى كل ما ينشأ عنه ويتصل به، يتم التعامل معه وفق الأنظمة اللبنانية. وتلك الأنظمة، ولا سيما قانون النقد والتسليف وقانون حماية المستهلك، لا تلحظ تسعير الخدمات والسلع المنتجة في لبنان والمستهلكة في لبنان بالليرة اللبنانية.

لكن كيف بدأت مسألة التسعير بالدولار؟ كانت البداية مع إنشاء شبكتي الخلوي من قبل «سيليس» و«ليبانسيل» اللتين اعتمدتا الدولار كعملة للتحصيل، بحجة ضمان الاستثمار، لكن بعد أن تسلّمت الدولة القطاع في العام 2003، بقي الأمر على ما هو عليه، حماية للقيمة السوقية للشبكتين، وبخلاف ما ينص عليه القانون. إلا أن ذلك لم يشكل ضغطاً على الاقتصاد، خاصة في ظل استقرار التدفقات من العملة الصعبة وفي ظل عدم وجود أكثر من سعر للدولار. لكن تغير الأوضاع بدءاً من النصف الثاني من العام الحالي، ودخول البلد في أزمة شح الدولارات، أضاء على ضرر استمرار تسعير الخلوي بالدولار. فالقطاع الذي يدرّ شهرياً ما بين 80 و120 مليون دولار للخزينة ساهم في زيادة هذا الشح، من خلال سحب هذه الأموال من السوق، وحرمانها بالتالي للاقتصاد. ولأن هذه الأموال لم تأت من الخارج، فإن مصدرها كان مصرف لبنان والمصارف التجارية التي تبيع الدولار للسوق بسعر وسطي 1510 ليرات، بينما يضطر المشتركون، لتسديد فواتيرهم، إلى شراء الدولارات من السوق بسعر وسطي يبلغ 1700 ليرة، أي بسعر أعلى من السعر المحدد من مصرف لبنان بنحو 190 ليرة. وعليه، فإن الاقتصاد يخسر من جرّاء تسعير الخلوي بالدولار نحو 20 مليار ليرة شهرياً، أو ما يعادل 50 مليون دولار منذ تموز حتى اليوم، من دون أي مبرر، بل لمجرد أن وزارة الاتصالات، تظنّ أن قطاع الاتصالات يدخّل أموالاً صعبة للخزينة. وهو ليس الواقع حالياً، بعد أن صارت الدولارات تُحوّل من جيب المصرف اليمين إلى جيبه اليسار، بعد أن تخرج الأموال منه وتدور في السوق، مساهمة في خسارة الاقتصاد نحو 20 مليار ليرة شهرياً، ثم تعود إليه.

(مروان طحطح)

اللافت أن وزير الاقتصاد، في معرض ترحيبه بقرار شقير، أعلن أنه سبق أن قدم طلبين لوزارة الاتصالات يطلب فيهما إلزام شركتي الخلوي بتسعير وبيع بطاقات التشريج بالليرة اللبنانية وفق ما تنص عليه القوانين اللبنانية، لكنها لم ترد. وقد أشار الوزير بطيش إلى أن «الاعذار التي ساهمت في تأخير التطبيق سابقاً هي أعذار واهية، فلا مرسوم أو قرار أو اتفاق يعلو على الدستور والقانون».

وأمس انضم نادي قضاة لبنان إلى المعترضين على تسعير خدمات الخلوي بالدولار، فتقدم من مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد بشكوى طلب فيها اتخاذ الإجراءات الضرورية بحق شركتي الخلوي اللتين استوفيتا سابقاً، وتستوفيان راهناً، من المستهلكين الفواتير بالدولار الأميركي (الخطوط الثابتة)، وبالليرة اللبنانية، حسب سعر الصرف للبطاقات مسبقة الدفع.

وبعد أن قدم النادي مطالعة قانونية فنّد فيها مواد عقد إدارة الخلوي، خلص إلى أن:

- وزير الاتصالات هو المرجع الصالح للتسعير وليس الشركتان أو أي جهة أخرى.

- التسعير في ما يتعلق بفواتير الخلوي الثابت وبثمن البطاقات المسبقة الدفع لا بد أن يكون بالليرة اللبنانية.

(مروان طحطح)

صرف جماعي في بنك BLC: «بطّلنا حيتان مال»!

هديل فرفور

بذريعة «إعادة الهيكلة»، طُرد أكثر من ثلاثين موظفاً من مختلف فروع البنك اللبناني للتجارة (BLC)، مطلع تشرين الأول الماضي. وتُفيد موظف علموا «الأخبار» بأنّ هؤلاء أُجبروا على تقديم استقالاتهم بعدما خُيّروا بين توقيعها أو خسارة حقّهم في التعويضات.

المُفارقة أن إدارة المصرف «لادَت» بالفقرة واو من المادة خمسين من قانون العمل التي تُجيز لصاحب العمل إنهاء عقود العمل الجارية «إذا اقتضت قوة قاهرة أو ظروف اقتصادية أو فنيّة»، من دون أن تُطبّق الشقّ الآخر من الفقرة نفسها والمُتعلّق بوجوب أن يبلغ صاحب العمل الوزارة برغبته في إنهاء العقود قبل شهر، على أن يتشاور مع الوزارة «الوضع برنامج نهائي لذلك الإنهاء تراعي معه أقدمية العمّال في المؤسسة واختصاصاتهم وأعمارهم ووضعهم العائلي والاجتماعي (...)».

هذا الأمر يعني، عملياً، لجوء إدارة المصرف إلى «استنسابية» في تطبيق قانون العمل، وإلى صرف جماعي للموظفين، من دون اتباع الآليات القانونية المفترضة.

وبحسب مصادر «اتحاد نقابات موظفي المصارف في لبنان»، عمدت إدارة المصرف إلى «استدراج» كل موظف على حدة وإقناعه بالتوقيع على الاستقالة بحجة «الظروف القاهرة وإعادة الهيكلة» التي يعترف بها قانون العمل، ليتمكّن من الحصول على تعويضاته. وأوضحت أن التعويضات التي طُرحت على الموظفين حُدّدت بـ 12 شهراً وبين شهر وثلاثة أشهر إنذاراً، «علماً بأن العرف السائد بين المصارف يقضي بدفع تعويضات أعلى لأن المصارف تُحقّق أرباحاً أكثر من بقية المؤسسات»، مُشيرةً إلى أن المصروفين في مصرفي «ميد» و«سارادار» حصلوا على تعويضات أعلى.

> **استنسابيّة في تطبيق قانون العمل ولا التزام بالآليّات القانونيّة**

من جهتها، أوضحت مصادر الإدارة في اتصال مع «الأخبار»، أن البنك اللبناني للتجارة «ليس وحده من استغنى عن موظفين، وقد سبقته مصارف أخرى»، لافتةً إلى أنّ «البلد واقف». لكنّ عمليات الصرف حصلت قبل اندلاع التحركات الشعبية المطلبية؟ «نعم، لكن الأعمال معدومة منذ سنة»، تُجيب المصادر وتُضيف: «ضلّوا يقولوا عنّا حيتان مال، لبطّلنا الحمدالله». ولفتت إلى أنّ عمل المصارف تراجع منذ سنة، وأن عمليات إعادة الهيكلة طبيعية، «إذ تم إغلاق قسم التسليف كما الكثير من المصارف، فأين نذهب بالموظفين؟»، مُشيرةً إلى أن «غياب وعي السياسيين وتمنّعهم عن إيجاد حلّ للأزمة الحالية سيطاول الكثير من القطاعات، لكنّها ستطاول القطاع المصرفي أولاً».

موجة شيكات مرتجعة تضرب القطاع الخاص: الحقّ على المصارف

محمد وهبة

من ضمن القيود التي وضعتها على عمليات السحب والتحويل، قرّرت المصارف أن تلغي التسهيلات المصرفية لزبائنها من الشركات الكبيرة والصغيرة، أو أن تخفض سقف هذه التسهيلات، ما أدّى إلى حدوث موجة شيكات مرتجعة بين الشركات وتعطيل أعمال القطاع الخاص الراكدة أصلاً. هذا التطوّر السلبي ناتج من القرار المتفق عليه بين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة والمصارف على تقييد حركة سحب الأموال وتحويلها. عملية التقييد، أو ما يسمى «كابيتال كونترول»، كانت قبل إقفال المصارف لنحو 12 يوم عمل، عبارة عن إجراءات روتينية تقوم بها المصارف من دون أن يشعر بها الزبائن، إلا أنه بعد يوم الجمعة الماضي، أي اليوم الأول على فتح أبواب المصارف للجمهور، صارت هذه القيود أكثر صرامة وتشدداً وشبه موحّدة بين المصارف.

من بين هذه الإجراءات الصارمة التي كان ضحيتها الزبائن الأفراد، سواء من خلال تحديد سقف يومي وشهري للسحوبات النقدية أو منع عمليات التحويل إلى الخارج أو فرض تجميد الأموال لسنة أو رفع العمولات وسواها، كان هناك أمر أساسي له انعكاساته على عمل القطاع الخاص. فالمصارف قرّرت الإيقاف النهائي أو التقليص ضمن الحدود القصوى، لعمليات الإقراض بواسطة التسهيلات المصرفية المسماة «over draft».

نتائج هذا القرار بدأت تظهر بشكل سلبي جداً، اعتباراً من يوم الاثنين الماضي. فقد تلقى الكثير من أصحاب الشركات أو مديري الحسابات فيها إشعارات من المصارف تبلغهم بخفض سقف التسهيلات أو تعليقها حتى إشعار آخر، ما خلق مشكلة كبيرة تتعلق بالشيكات التي حرّرتها الشركات قبل إقفال المصارف أو خلال فترة إقفالها لموزدين أو لأصحاب حقوق على اختلاف أنواعهم. تحرير هذه الشيكات جاء استناداً إلى وجود تسهيلات مالية قصيرة الأجل متفق عليها مع المصارف، إلا أن إلغاءها أو تقليصها منع حاملي الشيكات من قبض حقوقهم، ما خلق موجة شيكات مرتجعة موجعة لشركات القطاع الخاص، سواء على سمعتها في تسديد الديون أو في استمرار أعمالها.

بهذه الإجراءات المصرفية، انتقلت إلى القطاع الخاص الأزمة النقدية التي دفعت المصارف إلى اتخاذ إجراءات زجرية لمنع هروب الدولارات إلى الخارج. وبحسب بعض أصحاب الشركات الذين اتصلت بهم «الأخبار»، فإنهم بدأوا بالفعل يعدّون العدّة لتقليص حجم أعمالهم أو لوقفها

> **انتقلت إلى القطاع الخاص الأزمة النقدية التي دفعت المصارف إلى اتخاذ إجراءات لمنع هروب الدولارات**

بشكل نهائي إذا استمرّت الحال على ما هي عليه. فهناك العديد من أصحاب الشركات أبلغوا موظفيهم بأنهم سيعمدون إلى التوقف عن العمل أو تقليص الرواتب، وبعضهم طلب من الموظفين البحث عن عمل آخر.

في الواقع، إن هذه الإجراءات ستدفع الكثير من الشركات إلى وقف أو تعليق توسيع مشاريعها في حال كانت قائمة، أو تقليص عمليات الإنتاج والتوزيع، والاحتفاظ بسيولتها لنفسها من دون تسديد الأقساط المترتبة عليها. وهذا يعني مزيداً من الانكماش الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية.

وأصدر «مجلس إدارة تجمع رجال الأعمال اللبنانيين» بياناً إثر اجتماع طارئ عقده أمس، متحدثاً عن «الظاهرة الشاذة المتخذة من قبل بعض المصارف والمتعلقة بالإجراءات الآتية:

1- تجميد التسهيلات المصرفية.

2- تخفيض سقوف التسهيلات الممنوحة الى مستوى الرصيد المستعمل من دون إشعار مسبق بدأ عند إعادة افتتاح أبواب المصارف بعد 14 يوماً من الإقفال.

3- الامتناع عن إجراء عمليات صرف من الليرة الى العملات الأخرى.

4- صعوبة، لا بل استحالة إجراء تحاويل الى الموردين في الخارج، وفي بعض الأحيان رفض إجراء تحاويل حتى داخل لبنان».

وحذّر التجمع من انعكاسات هذه الإجراءات على سير الأعمال في القطاع الخاص، كما على «مستقبل سياساتنا النقدية، ولا سيما التدفقات والتحويلات الاستثمارية والخاصة من الخارج الى لبنان».

(هيثم الموسوي)

المصروفون من «المستقبل»: اعتصام مفتوح

قرّر الموظفون المصروفون من تلفزيون «المُستقبل» الاستمرار في الاعتصام الذي بدأوه أول من أمس في حين الحصول على كامل مستحقاتهم المتأخرة. ونصب هؤلاء يوم أمس خيمة أمام المبنى القديم للتلفزيون في «سبيرز»، مؤكدين أنه «أقل تعبير عن الاحتجاج ضد الظلم الذي لحِقَ بنا». وفيما أشار عدد منهم الى أن «هذه الخيمة تدلّ على استمرارية تحركهم وتصميمهم ضد الوعود الكاذبة التي ساقتها الإدارة منذ سنوات»، قالوا إن «أحداً لم يتواصل معهم بعد تنفيذ الاعتصام»، لذا «قررنا الاستمرار، وخصوصاً أن أعداد الموظفين المعتصمين تتزايد، وإن كان البعض يتخلّف عن واجبه إما لأنه حصل على وظيفة أخرى أو لأنه يتوقّع إعادة افتتاح القناة وتوظيفه من جديد». ومع أن الموظفين حتى اللحظة لم يشكلوا لجنة لتنظيم تحركاتهم، إلا أنهم اتفقوا على أن يعتصموا كل يوم بدءاً من الساعة العاشرة صباحاً، على أن يتناوبوا ليلاً. ومن المفترض أن يلحق عدد كبير بزملاء سابقين كانوا قد تقدموا بدعاوى أمام «مجلس العمل التحكيمي» وحددت لهم مواعيد للجلسات، على أن تحدد الخطوات اللاحقة وفقاً للجواب الذي سيأتيهم من الإدارة.

(الأخبار)